

شاهد

صحيفة شهرية نسائية خاصة، يصدرها الرابطة الاسلامي للاخوات كوردستان



ابتها العدالة والمساوات...
انتما معيارت لقياس العيش الهنيء...
ولكنما مفقودتان... غائبتان...
وانى قدالضرت حياتى من دونكما
لذا جعلت هذا الميزان انحنائى عليها
اخر صورة في اليوم حياتى...

بعد ٦ أعوام من الاحتلال: أكثر من ٤ ملايين يتيم و أرملة في العراق

تضمن ظاهرة ما يسمى بالمسطر النسائي، الحكومة العراقية تخصيص دراسات لأوضاع النساء الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والتعليمية، ومد كل العون لهن، والأخذ بيدهن لتحسين وضعهن العائلي.

وقالت الدكتورة كاترين وفي حوار لإذاعة "العراق الحر"، حول ظاهرة المسطر: إن عشرات النساء بين أرامل ومطلقات ومهجرات وفتيات دون سن العشرين يتجمعن يوميا ويفترشن ساحة المسطر في ساعة مبكرة من صباح كل يوم في انتظار من يأتي ليأخذهن إلى العمل ساعات النهار.

وتضيف بالقول: تعترف المنظمات النسوية بانتشار هذه الظاهرة وعجز الحكومة عن معالجتها بالشكل المطلوب، ولاسيما أن غالبية النساء العاملات في هذا المجال هن من الأميات اللواتي لا يجدن القراءة والكتابة، الأمر الذي يجعل توظيفهن أمرا صعبا.

وذكرت الباحثة سلسلة من المقترحات لجهة خطوات آتية من قبل الوزارات المختصة، مثل وزارة الزراعة لمساعدة الفتيات في مشاريع عمل، أو إعطائهم قروض صغيرة في هذا المضمار.

بغداد - وكالات

في مؤشر واضح على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق، في ظل الاحتلال الأمريكي للبلاد، كشفت باحثة عراقية من خلال بحث جديد لها، عن وصول أعداد الأرامل والأيتام في العراق إلى أكثر من ٤ ملايين يتيم وأرملة، مؤكدة أن غالبيتهم العظمى يحتاجون لأبسط مقومات الحياة الكريمة.

وتعاني العراق من الاحتلال الأمريكي لها في مارس ٢٠٠٣، إلى تدهور عام في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، أثرت بشكل سلبي ومباشر على الحياة اليومية، وتركت ملايين العراقيين عرضة للبطالة والفقر والمرض والعاهات المستديمة والمؤقتة، فضلا عن الأرامل والأيتام.

ونقلت مصادر إعلامية عراقية، عن الباحثة في شؤون المرأة العراقية الدكتورة كاترين ميخائيل من واشنطن، قولها: "إن شريحة الأيتام والأرامل في العراق تقدر بأكثر من أربعة ملايين من ضحايا الحروب".

ولفتت الباحثة الدكتورة كاترين إلى أن العدد ازداد بعد سقوط النظام السابق، وطالبت في بحث جديد



لجنة لمجلس الشيوخ تعقد أول جلسة استماع و مساءلة حول العنف ضد النساء

سيكون أخف. ومن ناحيتها أشارت فرفير إلى أن العنف ضد النساء يتخذ صورا مختلفة ويؤثر على ملايين النساء في جميع أنحاء العالم. وتتضمن أعمال العنف ضد النساء حرمان النساء والفتيات من الرعاية الصحية المناسبة، ومن التغذية السليمة، والتعليم؛ وإجبارهن على الزواج في سن الطفولة؛ والاغتصاب؛ وجرائم الشرف؛ والمغالة في المهور؛ وإجهاد الحوامل في إناث؛ والاتجار بالنساء والفتيات؛ والختان. ووصفت فرفير هذه النوعيات من العنف بأنها "لا تتعلق بالثقافة أو العادات والتقاليد، إنما هي عمليات إجرامية".

وأضافت أن هناك تكلفة اقتصادية ضخمة يجلبها معه العنف ضد النساء، وأشارت إلى أنه حتى في الولايات المتحدة، فإن العنف ضد النساء تنتج عنه خسائر تقدر بـ ١,٨ بليون دولار سنويا في الإنتاجية والعائدات. وأشارت إلى أن "مثل تلك الخسائر تتكرر في جميع أرجاء العالم".

واتفق رئيس اللجنة السناتور جون كيري مع هذا الرأي. وقال إن المجتمعات التي تحمي النساء تكون في وضع أفضل يسمح بالتنمية. وإذا حظيت النساء بالاحترام في كل المجتمعات فإن عبء المساعدات الخارجية الواقع على الولايات المتحدة

ومن جانبها قالت ميلاني فرفير التي تشغل منصب جديدا في حكومة أوباما هو منصب السفير المتجول لقضايا النساء في العالم، "إن المرأة هي محرك النمو الاقتصادي". وأبلغت اللجنة أن النساء في جميع أنحاء العالم هن من ينزغن إلى إعادة استثمار معظم ما يستلطن الحصول عليه من دخل في عائلتهن ومجتمعاتهن.

وقالت فرفير إن "النساء اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة أو يخشين من العنف يصبحن غير قادرات على الاستفادة من كل ما لديهن من قدرات ولا يستلطن المساهمة في تطوير وتنمية مجتمعاتهن".

واشنطن: إن العنف ضد النساء ليس مجرد قضية من قضايا حقوق الإنسان فحسب، وإنما هو قضية اقتصادية أيضا، بالنسبة للدول التي يمارس فيها هذا البطش ضد النساء، وبالنسبة للولايات المتحدة أيضا.

ففي أول جلسة استماع ومساءلة حول الموضوع عقدتها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ يوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اتفق أعضاء مجلس الشيوخ ومسؤولون في الحكومة الأميركية على أن العنف ضد النساء يعتبر جريمة ضد الإنسانية، كما أنه أيضا عبء اقتصادي؛ وعلى أنه لا بد من بذل جهد أكبر من أجل فرض تطبيق القوانين التي تحمي النساء.

استجابة الجسم المناعية ضد عينات الفيروس المستأنس المستخدمة في إنتاج المصل.



ولفت إلى أن مادة «السيكوالين» المستخدمة في تصنيع المصل مستخرجة من البترول الخام، ما يجعلها تؤثر في مستويات الخصوبة لدى الذكور والإناث بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪. وشرح

التوحد لدى الأطفال، والتهاب المفاصل الروماتيزمي، وفقدان الذاكرة، والحكة الجلدية، والإجهاد المزمن، وتساقط الشعر. وكانت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية ذكرت، أخيرا، أن اللقاح يحتوي أيضا على مادة الثايمروزال، وهي مادة حافظة تحتوي على الزئبق الذي هو العنصر المسؤول عن التسمم العصبي الذي يؤدي إلى مرض التوحد المعيق في الأطفال والأجنة.

وقال خبير الفيروسات العالمي، الدكتور روسيل بلايلوك، إن «شركات تصنيع المصل تقوم بإضافة مواد مساعدة زيتية مخلقة مذابة في الماء يطلق عليها اسم «السيكوالين» لتحفيز

اللقاح... أنفلونزا (H1N1)

إن «١»، مشيرا إلى أن هذا التحور لا يمكن أن يتم بصورة عادية في الطبيعة، ويحتاج إلى تجارب مخبرية معقدة لحدوثه. وأقر الكونغرس الأمريكي، أخيرا، قانونا يعفي الشركات المنتجة للأصل من الملاحقة القضائية ضد أية أعراض جانبية قد تنتج عن التطعيم ضد الفيروس، استجابة لمطالب الشركات المنتجة التي رفضت المضي في عمليات الإنتاج قبل إصدار القانون. واعتبر تروت أنه «لا توجد أدلة طبية تثبت أن الفيروس له فاعلية تبرر تطعيم مليار شخص في مختلف أنحاء العالم بصورة متزامنة ضد فيروس لا تزيد خطورته على خطورة البرد العادي».

ولفت إلى أن «٥١» دراسة مخبرية أجريت على نحو ٢٩٤ ألف طفل في مختلف أنحاء العالم أثبتت أن المصل ليس له أي تأثير في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وست سنوات، مشيرا إلى أن «المصل يحمل أخطارا شديدة على الأطفال المصابين بالربو والأزمات التنفسية».

وحذر تروت من الأخطار التي تنطوي عليها برامج الأمصال الإجبارية التي تشمل فشل الأعضاء والخلايا، ومرض

شككت منظمة «هيلث كروسيديز»، المعنية بمحاربة أخطاء الممارسات الطبية لشركات الأدوية العالمية، في أهداف برامج التطعيم ضد فيروس أنفلونزا الخنازير المعروف باسم «إتش ١ إن ١»، لافتة إلى أن الفيروس ربما لا يوجد من الأساس، أو أنه تم تخليقه مخبريا لتنفيذ أجندة سرية عالمية للسيطرة على تزايد أعداد سكان الكرة الأرضية.

وجاءت فرضية المنظمة في إطار حملة تشهدها الإنترنت منذ أشهر، يشارك فيها أطباء وصيداؤون وأخصائيون في الكيمياء الحيوية ضد لقاح الفيروس، الذي عهدت بإنتاجه منظمة الصحة العالمية إلى ثلاث شركات دوائية هي: «نوفارتس»، «وروشه»، و«باكستر»، ومن المتوقع أن تنتج كميات كبيرة منه في غضون الأسابيع المقبلة. وتساءل خبير الأمصال الدولي الدكتور آيه تروت، والذي يقود حملة دولية لمعارضة برامج التطعيم الإجباري، عن الكيفية التي تمكن بها الفيروس من تغيير تركيبه الجيني ليضم مكونات من فيروس أنفلونزا الطيور «إتش ١ إن ١»، وفيروس أنفلونزا الخنازير، بالإضافة إلى المكونات البشرية لفيروس الأنفلونزا العادية «إتش ٣